

للإصدار الفوري

١١ سبتمبر ٢٠١٤

جهة الاتصال: ديلاين ماك كولوف، المكتب: 1-202-408-1080 ، الهاتف الخليوي: 1-202-360-3057

أدوات جديدة ترفع الضغط عن الحكومات لتسهيل الكشف عن المعلومات

واشنطن العاصمة – مع إصدار أداة جديدة للمراقبة عبر الإنترنت، تجعل شراكة الموازنة الدولية من الأصعب على الحكومات كتم المعلومات المتعلقة بكيفية تعاملها مع الأموال العامة عن المواطنين والمترعين والمسؤولين عن الإشراف. لقد أصبح موقع ويب برنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة (برنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة (OBS)، www.obstracker.org) متاحًا اليوم، مما يسمح للمواطنين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرهم بمراقبة ما إذا كانت الحكومات المركزية تقوم بإصدار المعلومات المطلوبة حول الكيفية التي تقوم بها الحكومات بإدارة الأموال العامة، في الوقت الفعلي.

وتعد القدرة على الوصول إلى معلومات الموازنة غير كافية في أغلب الدول؛ كما أنها محدودة للغاية أو غير موجودة في الكثير للغاية من الدول. ويهدد نقص الشفافية هذا فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة بعرقلة الجيل التالي من أهداف التنمية، والجهود التي ترمي إلى التأقلم مع التغير المناخي العالمي والحد من تأثيره، بالإضافة إلى الخطط المتعلقة باستخدام العائدات من الموارد الطبيعية من أجل تعزيز التنمية في عدد من الدول. ومن أجل فهم ومحاولة التأثير على هذه الخطط المتعلقة باستخدام الأموال العامة، ومراقبة الكيفية التي تقوم من خلالها الحكومة بتنفيذ هذه الخطط، يلزم أن يتم توفير الوصول في الوقت المناسب لمعلومات الموازنة من خلال العامة.

الاستمرار في تسليط الضوء على الموازنات المفتوحة

يسمح برنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين وغيرهم من المساهمين بمعرفة ما إذا كانت الحكومات التي يتبعون لها تقوم بإصدار مجموعة من الوثائق، وهي عبارة عن تقارير التخطيط والتنفيذ والإشراف الرئيسية، في الوقت المناسب كل شهر كما تحدد المعايير الدولية لشفافية ومحاسبة الشفافية المالية.

وتلقي التقييمات الحالية نظرة أكثر شمولية على أنظمة موازنات الحكومات، إلا أنها تصدر التقارير حول أداء الدول بشكل أقل تكرارًا. وعلى وجه الخصوص، فإن شراكة الموازنة الدولية، وهي عبارة عن مؤسسة بحثية تهدف إلى الترويج للموازنات العامة المفتوحة والخاضعة للمحاسبة، تشتهر [بمسح الموازنة المفتوحة](#) الذي تصدره كل عامين، والتي تمثل الوسيلة الوحيدة المستقلة والمقارنة لكيفية إتاحة الحكومات لمعلومات الموازنة للعامة، سواء قامت تلك الحكومات بتوفير الفرص للعامة للمشاركة في عمليات الموازنة أم لا، وأيًا كانت قوة مؤسسات الإشراف الرسمية.

يقول المدير التنفيذي لشراكة الموازنة الدولية وارين كرافشيك "إن مسح الموازنة المفتوحة، والتي تغطي أكثر من ١٠٠ دولة، تعد بمثابة المعيار الذهبي لتقييم شفافية ومحاسبة الموازنة لدى الحكومات. ومع ذلك، فإن الأبحاث والتحليل والمراجعة لهذا التقييم الشامل يحتاج إلى عامين، مما يؤدي إلى خلق فجوات ضخمة في المراقبة وتشجيع الحكومات على إجراء التغييرات. وبالتالي، فقد قمنا بتطوير برنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة من أجل توفير معلومات أساسية بعينها حول الموازنة بشكل أكثر تكرارًا". ومن خلال توفير تحديثات شهرية، يسمح برنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة بأن يتم تقدير دور الحكومات بشكل فوري على الخطوات التي تتخذها تلك الحكومات لكي تكون أكثر شفافية وتمكين المساهمين من تتبع التقدم وتحديد الفجوات والضغط من أجل إجراء التحسينات.

وباستخدام البيانات التي يتم تجميعها من خلال خبراء الموازنة المستقلين في المجتمع المدني في الدول الخاضعة للتغطية، يراقب برنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة ما إذا كانت الحكومات تقوم بنشر وثائق الموازنة الرئيسية الثمانية المطلوبة وفقًا للمعايير الدولية حول شفافية الموازنة في الوقت المناسب وإصدار تقارير حول ذلك. بشكل مبدئي، يغطي برنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة ٣٠ دولة تمثل

المناطق المختلفة. ويتم أخذ الدول، بصفة عامة، من بين الدول الأقل شفافية وفقًا لمسح الموازنة المفتوحة من أجل رؤية ما إذا كان الحصول على معلومات حديثة سيمثل أداة مفيدة لمختلف المساهمين بما يشجع الحكومات على تحسين الشفافية لديها أم لا. وسيتمكن الزوار إلى موقع برنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة من الحصول على نظرة محدثة على الكيفية التي تعمل بها الدول والتعرف على اتجاهات كل دولة مع مرور الوقت وتنزيل وثائق الموازنة الفعلية التي تقوم الحكومات بنشرها.

ويستخدم برنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة تقويمات الموازنات للدول التي يغطيها لإلقاء الضوء على التوقيت الذي تكون فيه وثائق الموازنة الرئيسية واجبة الإتاحة للعامة، مما يتيح لداعمي الشفافية توجيه جهود الدعم الخاصة بهم حول الموعد النهائي للنشر لكل وثيقة من وثائق الموازنة. على سبيل المثال، فإن برنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة يقول أن حكومة كوت ديفوار لم تقم بنشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية لعام ٢٠١٤ كما يحدد شهر أكتوبر ٢٠١٤ على أنه وقت تقديم مقترح عام ٢٠١٥ إلى السلطة التشريعية القومية. وبالتالي، يمكن لأولئك المهتمين بتحسين شفافية الموازنة تكثيف جهودهم خلال تلك الفترة من أجل دفع الحكومة نحو نشر الموازنة المقترحة عندما يتم طرحها على السلطات التشريعية.

يقول جوليان كواديو، الذي يعمل في مجموعة مراقبة للشفافية المحلية في كوت ديفوار، واسمها Social Justice (العدالة الاجتماعية)، "يوفر برنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة اقتراحات عملية للإيفواريين ومنظمات المجتمع المدني والمتبرعين الدوليين من أجل تشجيع الحكومة على اتخاذ إجراءات فورية من أجل تحسين شفافية الموازنة. وهو يوضح لنا أماكن المشكلات، مثل عدم قدرة الحكومة على نشر مقترح الموازنة، ويخبرنا بالتوقيت الذي يجب أن نبدأ فيه بالضغط من أجل تحقيق تغييرات".

ومن الجدير بالذكر أن نلاحظ أن برنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة يوفر فقط معلومات حول ما إذا كانت الحكومة قد قامت أو لم تقم بإتاحة وثائق الموازنة الرئيسية للعامة؛ فهو لا يوفر تقييمات حول مقدار التفاصيل أو مدى شمولية المعلومات الواردة في هذه الوثائق. وسيبقى مسح الموازنة المفتوحة المصدر الرئيسي لتلك المعلومات، بالإضافة إلى التقييمات المتعلقة بنظام الموازنة العامة الأوسع نطاقًا في الدولة.

يقول كرافشيك "إن برنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة يكمل، ولا يحل محل، مسح الموازنة المفتوحة بشكل كامل. إنه يشبه الترمومتر أو جهاز قياس ضغط الدم حيث إنه يمكن أن يشير إلى الصحة الإجمالية للنظام ويحدد الأماكن التي يمكن أن تحتوي على مشكلات، إلا أنه لا يمكن أن يوفر تشخيصًا كاملاً. ولكن الآن، ستحصل الحكومات التي تطرح مبادراتها على العامة التقدير الفوري الذي تستحقه، أما تلك الحكومات التي تحجب المعلومات، أو تقوم بحجزها بشكل أكبر، فلن يسمح لها بالهروب من التدقيق الشديد".

النتائج المبكرة توفر مساحة أكبر للتحسين

وتكشف النتائج المبدئية من برنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة أنه من بين الوثائق المحتملة التي يبلغ عددها ٢٤٠ وثيقة والتي يجب أن يتم نشرها من خلال الـ ٣٠ دولة الخاضعة للتغطية، لم يتم نشر ٩٤ وثيقة، بما في ذلك ٣٧ وثيقة تقوم الحكومات بإنتاجها، ولكن للأغراض الداخلية فقط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما يزيد عن دولة من كل أربع دول لا تقوم بنشر مقترحات الموازنة للسلطة التنفيذية الخاصة بها، والتي تعد أهم الوثائق، حيث إنها تتيح الفرصة للعامة لمناقشة والتأثير على خطط الموازنات قبل أن يتم إنهاؤها. وبالإضافة إلى ذلك، لم تقم تقريبًا نصف الدول بنشر تقارير المراجعة، رغم أنها توفر فحوصات لا غنى عنها حول دقة الحسابات الحكومية وحول امتثال الحكومة للقوانين واللوائح الحالية.

ويمكن أن يستخدم داعمو الشفافية هذه المعلومات لتوضيح الخطوات الخاصة التي يمكن أن تتخذها الحكومات الفردية من أجل تحسين شفافية الموازنة. وفي الغالب، أسهل وأقل الخطوات تكلفة التي يمكن أن تتخذها الحكومات لتوسيع نطاق الشفافية هو البدء في نشر الوثائق التي تقوم تلك الحكومات بنشرها حاليًا من أجل الاستخدام الداخلي، مع عدم إتاحتها للعامة. وحينها، يمكن أن تقوم الحكومة في إنتاج ونشر وثائق الموازنة التي يتم إنتاجها حاليًا حتى لو لأغراض الاستخدام الداخلي.

####

نبذة عن شراكة الموازنة الدولية

تعد شراكة الموازنة الدولية (www.internationalbudget.org) منظمة دولية غير حكومية تتعاون مع المجتمع المدني بجميع أنحاء العالم لاستخدام تحليل ودعم الموازنة كأداة لتحسين الإدارة الفعالة وتقليل معدلات الفقر. وتوفر [مؤسسة فورد](#) و [معهد المجتمع](#)

المفتوح ومؤسسة فلورا وويليام هويلت وإدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية (DfID) التمويل لمبادرة الموازنة المفتوحة في شراكة الموازنة الدولية. ولا علاقة لشراكة الموازنة الدولية بحكومة الولايات المتحدة كما أنها لا تتلقى التمويل منها.